جامعة أحمد دراية – أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة

دراسة حالة الجزائر للفترة (1994-2017)

من إعداد الطالبتين:

- رشيدة زيوزيو.
- كريمة بايشي.

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
مدياني محمد	أستاذ محاضر – أ	رئيساً
بوشرى عبد الغني	أستاذ محاضر – أ	مشرفاً
صديقي أحمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشاً

الموسم الجامعي : 2019/2018

جامعة أحمد دراية – أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة

دراسة حالة الجزائر للفترة (1994-2017)

من إعداد الطالبتين:

- رشيدة زيوزيو .
- كريمة بايشي .

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
مدياني محمد	أستاذ محاضر – أ	رئيساً
بوشرى عبد الغني	أستاذ محاضر – أ	مشرفاً
صديقي أحمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشاً

الموسم الجامعي : 2019/2018

وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ٦٧

قال رسول الله صلى الله عليه سلم ((رحم الله امرأً اكتسب طيبًا، وأنفق قصدًا، وقدَّم فضلًا ليوم فقره وحاجته))

إهداء

الحمد لله الذي هدیتنا لدین الإسلام و أنعمت علینا بسید الأنام وجعلتنا خیر امة أخرجت للناس،وإذا كان هناك شكر فهو"لله عز وجل"الذي منحنا الصبر على إتمام هذه المذكرة المتواضعة .

ما أجمل أن تتذوق حلاوة النجاح مع من نحبهم لذا فانا اهدي ثمرة جهدي إلى ريحانة الدنيا ومنبع الحنان والتي بالحب سقتني و بالطيبة غمرتني وبالحنان أدفأتني وفي البرد وقتني التي لو جمعت الدنيا ووضعتها بين يديها ما وفيت ولو بجزء بسيط من تعبها "أمي الغالية".

كما اهديها إلى ربيع صدري إلى الذي كان نبراس وسندا لي والذي أمنيته أن لا تتغيب الابتسامة عن شفاهنا والذي امداني بكل شي ولم ينتظر مني اي شيء رمز الابوة "ابي العزيز" اطال الله في عمره , كما اهديها الى زوجي الغالي وقرة عيني حفظه الله ورعاه

والى أخواني واخواتي بكل واحد بأسمه.

إلى أبناء إخوتي من الكبير إلى الصغير كل بإسمه وإلى عائلة بايشي وعائلة تيوريرين.

ولايسعني أن أتقدم بجزيل الشكر والكثير من الإحترام لرفيقة دربي وصديقتي وأختي في الله التي كانت مسكا زين الأيام في الدنيا يصعب إيجاد صديق، وإلى عائلتها كبيرا وصغيرا.

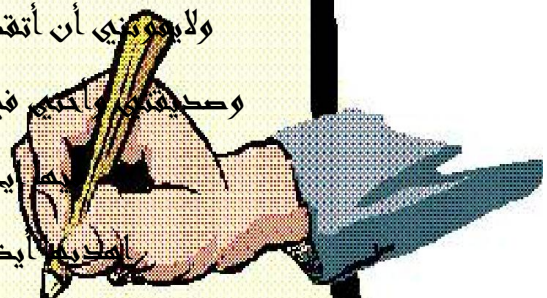

وأهديها أيضا إلى زميلات الدراسة " كل واحد باسمه ،"

والى كل من كان له طرف في مساعدتي

كريمة

إهداء

إلى سيدنا وحبيبنا وشفيعنا النذير البشير محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى من تغنى الشعراء بذكراها وجعلت الجنة تحت قدماها.... أمي

حفظها الله ورعاها

إلى صاحب القلب الكبير وذو الوجه النظير..... أبي أدامه الله فخرا

واعتزازا لي

إلى الذين تحملوا معي مشاق الدراسة ومتابعتها وساعدوني بكل ما لديهم من أجل بلوغ المرام .....أخي و إخوتي

إلى أعمامي وعماتي كل واحد باسمه

إلى خالاتي وأخوالي كل واحد باسمه

إلى كل عائلة زيوزيو

إلى أصدقائي كل واحد باسمه وأخص بالذكر الذين كانوا سندا لي في مشواري هذا

إلى من كان سندا وعونا لي في هذا العمل

إلى أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى من درست وأتممت معهم مشواري الجامعي.....طلبة ماستر علوم اقتصادية

إلى كل طلبة العلم

رشيدة

شكر وتقدير

مصداقاً لقوله تعالى "**لئن شكرتم لأزيدنكم** " **صدق الله العظيم**، أحمد وأشكر المولي جل شأنه

بديع السموات والأرض على العزيمة والصبر الذي منحنا إياهما

طيلة مشوارنا الدراسي ليتكلل جهدنا بهذا العمل الذي نتمنى أن يكون سنداً علمياً لكل من يطلع عليه، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلام

" **ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فأدعو له حتى تروا أنكم كافأتموه**"

نتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرفان الجميل للأستاذ المشرف

"**بوشرى عبد الغني** " لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى حسن المتابعة والتوجيه وإلى لجنة المناقشة التي تحملت عناء المناقشة

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل الأساتذة الذين لم يبخلوا بتقديم المعلومات الضرورية لإنجاز الجانب التطبيقي لهذا الموضوع

إلى الأستاذ عشي وليد

الذي أعطى ما لديه لإتمام مذكرتنا

إلى زملائنا في الدراسة طلبة الماستر علوم اقتصادية

إلى كل من يسهرون على خدمة العلم والمعرفة خاصة كل أساتذة كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير

والعلوم التجارية

وفي الأخير نقف وقفة احترام أمام كل من ساهم في تلقيننا ولو حرف في مختلف الأطوار الدراسية

رشيدة

كريمة

http://www.myhouseonweb.com
MY HOUSE ON WEB

الفهرس

المحتويات	الصفحة
إهداء	–
شكر وتقدير	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
قائمة المصطلحات والمختصرات	VI
المقدمة العامة	ب– د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للبطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	06
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الأول:ماهية للبطالة	07
الفرع الأول: تعريف البطالة	07
الفرع الثاني: أنواع البطالة وقياسيها	07
الفرع الثالث: أسباب البطالة وكيفية معالجتها	09
المطلب الثاني: ماهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	10
الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
الفرع الثالث: علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبطالة	12
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	13
المطلب الأول: الدراسات السابقة	13
الفرع الأول: الدراسات العربية	13
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	14
الفرع الثالث: الدراسات السابقة ضمن الملتقيات	15
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	16
خلاصة الفصل	19

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة	
تمهيد	21
المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة	22
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	22
الفرع الأول: عينة الدراسة	22
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة	22
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	25
الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة	25
الفرع الثاني: مراحل بناء نموذج الانحدار الذاتي	26
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج	28
المطلب الأول:عرض النتائج	28
الفرع الأول: الاختبارات التشخيصية	28
الفرع الثاني: الدراسة الديناميكية لنموذج الإنحدار الذاتي	31
المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج	36
الفرع الأول: نتائج الاختبارات التشخيصية	36
الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي	37
خلاصة الفصل	39
الخاتمة العامة	41
قائمة المصادر والمراجع	44
الملاحق	–
الملخص	–

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
1-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-2017	22
2-2	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1994-2017	23
3-2	توفير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناصب العمل في الجزائر خلال الفترة 1994-2017	24
4-2	اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند إجراء الفرو قات الأولى	28
5-2	نتائج اختبارات التكامل المشترك جوهانسون	30
6-2	نتائج اختبار درجة التأخير المثلى	31
7-2	نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات	32
8-2	تحليل التباين	33
9-2	اختبار ثبات تجانس التباين	34
10-2	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	35

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	تطور معدلات البطالة	23
2-2	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1994-2017	23
2-3	عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1994-2017	24
2-4	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستقرة	30
2-5	الدائرة الأحادية لسلسة البواقي	32
2-6	دوال الاستجابة	34

الرقم	شرحها
01	تقدير نموذج VAR
02	السلاسل الزمنية بعد إدخال اللوغاريتم

الرقم	الكلمة	معناها
01	FrictionalUnemployment	البطالة الاحتكاكية
02	Structural Unemployment	البطالة الهيكلية
03	CyclicalUnemployment	البطالة الدورية
04	DisguuisedUnemployment	البطالة المقنعة
05	SeasonalUnemployment	البطالة الموسمية
06	Compulsoryunemployment	البطالة الإجبارية
07	Voluntary Unemployment	البطالة الاختيارية
08	Unemployment Rate	معدل البطالة
09	Vectorial Auto Regressive	نموذج الانحدار الذاتي
10	Heterockedasticity Test	اختبار عدم التجانس
11	Serial Correlation Test	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي
12	Unit Root Test	اختبار جدر الوحدة
13	Augmented Dickey-Fuller	ديكي فولر المطور

الرقم	الكلمة	شرحها
01	VAR	نموذج الانحدار الذاتي
02	ADF	اختبار ديكي فولر المطور

المقدمة العامة

توطئة

من بين المشاكل الاقتصادية التي زعزعت كيان معظم دول العالم نجد ظاهرة البطالة التي تعتبر ظاهرة اجتماعية سلبية لما لها من انعكاسات مدمرة للمجتمع، سواء كانت على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، فعلى الصعيد الاقتصادي يمكن لهذه الظاهرة أن تؤثر سلبا على خزينة الدولة،وعلى الصعيد الاجتماعي قد تكون السبب وراء ما يحصل من معظم الجرائم التي تقع في المجتمع كالقتل والسرقة والنصب والاحتيال وغيرها من الآفات الاجتماعية، التي يعاني منها كثير من بلدان العالم وهذا ما أدى بهم إلى ضرورة إيجاد مجموعة من المعايير، والحلول العلاجية لامتصاص نسبة هامة من اليد العاملة العاطلة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الإجراءات التي اتبعتها الدولة الجزائرية للتخفيف من نسبة البطالة، كونها إحدى القطاعات الاقتصادية المعول عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني، لذلك وضعت الدولة إجراءات وقوانين بغرض ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها أكثر تنافسية باعتبارها أداة فعالة للتوازن الاقتصادي، وكذا مساهمتها في رفع إنتاجية العمل وتحقيق معدلات تشغيلية عالية من خلال خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيض من حدة البطالة.

✓ **الإشكالية الرئيسية:**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي والفعال في التخفيض من حدة البطالة، وذلك من خلال خلق مناصب عمل جديدة وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

"**إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة ؟**"

✓ **الأسئلة الفرعية:**

من خلال الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل توجد علاقة عكسية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل البطالة؟؛
2. هل هناك علاقة عكسية فعلا بين عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل البطالة؟؛
3. هل توجد علاقة سببية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل البطالة ؟.

✓ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية والأسئلة وبغرض الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ويفترض أن تكون عكسية وذات تأثير إيجابي بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة.
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ويفترض أن تكون عكسية وذات تأثير إيجابي بين عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة.
- **الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة سببية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل البطالة في الاتجاهات المختلفة.

✓ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الساحة الاقتصادية ألا وهي مشكلة البطالة, وإبراز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استحداث مناصب عمل, باعتبارها المحرك الأساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية, نتيجة لدورها الفعال في تخفيض نسبة معتبرة من البطالة.

✓ **أهداف الدراسة:**

1. دراسة الإطار النظري لمشكلة البطالة وتحديد أسبابها؛
2. إظهار مدى تطور معدلات البطالة؛
3. دراسة السبل والآليات التي تساعد في التخفيف من ظاهرة البطالة؛
4. معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيض من مشكلة البطالة؛
5. إبراز مدى تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **دوافع اختيار الموضوع:**

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان بدافع الأهمية الكبرى التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب العمل, ولخصائصها التي تتميز بها وتجعلها أداة مهمة وفعالة, بالإضافة إلى اعتبارها من المواضيع الجديرة بالدراسة كونها تلعب دورا فعالا في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وكذلك ميولنا الشخصي إلى البحث في هذه الظاهرة التي تهدد المجتمع، وكذا محاولة تطبيق نموذج قياسي.

✓ **حدود الدراسة:**

يكون نطاق الدراسة على النحو الآتي:

- **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة في الجزائر؛
- **الحدود الزمنية:** تم انجاز هذه الدراسة خلال 1994-2017.

✓ **المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:**

بناء على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة وقصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي, باعتباره المنهج الملائم لطبيعة الموضوع "**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة**" من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليلها, واعتمدنا في دراستنا التطبيقية على المنهج الاستقرائي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة, وتحديد العلاقة بين المتغيرين, وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي **Eviews 09**، ولتدعيم الموضوع سنعتمد على المراجع المتاحة التي تتناول موضوع الدراسة والمتمثلة في الكتب, والرسائل الجامعية, والملتقيات, والمراجع الالكترونية.

✓ **صعوبات الدراسة:**

عند انجازنا لهذه الدراسة واجهنا بعض الصعوبات، تمثلت في قلة تواجد المراجع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا تم التركيز على بعض المراجع الالكترونية, والجريدة الرسمية إضافة إلى ضيق الوقت لأن الموضوع المدروس يلامس الواقع ويحتاج إلى الكثير من الوقت, كما كانت من أهم العوائق والصعوبات وجود تضارب بين أرقام بعض الإحصائيات ما أدى إلى الزيادة في صعوبة وضع دراسة متوازنة ومتكاملة.

✓ **تقسيم الدراسة:**

لمعالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف السالفة الذكر, تم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين كما يلي:

- **الفصل الأول:** تم عرض الأدبيات النظرية,حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تطرق للمفاهيم الأساسية حول البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فتناول مسح الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع ومناقشتها.
- **الفصل الثاني:** تناول دراسة قياسية لمدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد العمال في الحد من البطالة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للبطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر معضلة البطالة عائقا أمام العديد من دول العالم ومعيق للنمو الاقتصادي، لذا تسعى جاهدة هذه الدول للحد منها، وذلك من خلال استخدام آليات من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر في وقتنا الحالي المحرك الرئيسي للازدهار الاقتصادي وإحدى حلول تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق خلق مناصب عمل، وأيضا لاكتسابها أهمية كبيرة في تنشيط الاقتصاد وقدرتها المتعددة من خلال استقطاب اليد العاملة، ومن أجل الإلمام بالجانب النظري، تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المبحث الثاني:** الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد البطالة في وقتنا الحاضر أكثر تعقيدا نظرا لعدم وجود معايير وسياسات واضحة تعمل على زيادة خلق مناصب العمل, كما أنها من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات، مما جعل بعض الدول تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحل من أجل التخفيف من حدة البطالة، وكذا الوصول بها إلى أدنى مستوياتها.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم متعلقة بموضوع محل الدراسة، وذلك من أجل توضيح المتغيرات التي يدور حولها الموضوع، حيث تم تقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول يتضمن مفاهيم أساسية حول البطالة، أما المطلب الثاني فتضمن مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية البطالة.

الفرع الأول :تعريف البطالة.

للبطالة مفاهيم متعددة من بينها ما يلي:

1- تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة:

- تعرفها بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين في العمل وباحثين عن العمل ولكنهم لا يجدون عملا وذلك خلال فترة الإسناد.

المقصود بالإسناد: تلك الفترة التي تقاس بها البطالة وعادة قد تكون أسبوع أو أسبوعين.(حسام علي داود، 2013، صفحة 184)

- **وتعرف أيضا:** بأنها الانقطاع الإجباري أو اللاإرادي عن العمل لعدد معين من أفراد القوة العاملة.(احمد الاشقر، 2006، صفحة 298)
- **وتعرف البطالة:** كذلك أنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغب والقادر على العمل . (عساف وآخرون، 2013، صفحة 191)

الفرع الثاني: أنواع البطالة وقياسها.

أولا: أنواع البطالة.

للبطالة أنواع مختلفة ومتنوعة تختلف باختلاف المجتمع السائد نذكر منها ما يلي:

❖ **البطالة الاحتكاكية frictional Unemployment:**

تعرف بأنها انقطاع جزء من قوة العمل وتظهر بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة و تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل و أكثر أجرا أو الانتقال من منطقة إلى أخرى, وهي ناتجة عن نقص المعلومات المتعلقة بعرض العمل والطلب عليه. (الوادي محمود حسين وآخرون، 2013، صفحة 308)

❖ **البطالة الهيكلية structural Unemployment:**

تظهر نتيجة التغيرات التي تحدث على التركيبة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني, والتي تؤدي إلى انخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن وازدياد الطلب على مهن أخرى . (دباغ اسامة بشير; جوهر انيل عبد الجبار;، 2010، صفحة 379)

❖ **البطالة الدورية cyclical Unemployment:**

وتحدث البطالة الدورية في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة وأخرى, وذلك لان الاقتصاد تتعقب عليه فترات من الازدهار والكساد تعاقبا دوريا، ففي فترة ازدهار يكون معدل البطالة منخفضا وفي فترة الكساد يكون هذا المعدل مرتفع.(مسدور فارس، 2006، صفحة 7)

❖ **البطالة المقنعة disguised Unemployment:**

تحدث عندما يكون هناك عدد كبير من العمال يفوق الحاجة الفعلية للعمل, أي وجود عماله زائدة والتي لا يؤثر سحبها من دائرة الإنتاج على حجم الإنتاج كالعمالة في القطاع الحكومي .(محب توفيق، 2014، صفحة 313).

❖ **البطالة الموسمية seasonal Unemployment**:

هي التي تحدث في مواسم معينة, ويقتصر الإنتاج فيها من خلال فصل معين من السنة مثل عاملين في قطاع الفلاحة . (علي حسين مجد; عفاف عبد الجبار سعيد;، 2004، صفحة 331)

❖ **البطالة الإجبارية** Involuntary Unemploymen

هي الحالة التي يتوقف فيها العامل بشكل إجباري, أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق طرد العامل من العمل بشكل قسري, رغم أنه راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد .(رمزي زكي، 1998، صفحة 30)

❖ **البطالة الاختيارية** Voluntary Unemployment

تظهر عندما لا يريد الفرد العمل، أي هو عاطل بمحض إرادته وتحدث نتيجة انخفاض الأجور وعدم رغبة المواطن في العمل بهذا الأجر. (الوادي محمد وآخرون، 2006، صفحة 296)

ثانيا: قياس البطالة:

نقيس البطالة في المجتمع من خلال ما يسمى Unemployment Rate (معدل البطالة) والذي يساوي (**نسبة العاطلين عن العمل** سواء من الذين كانوا يعملون سابقا أو من الداخلين الجدد إلى السوق العمل) على (**حجم القوة العاملة** أو النشطين اقتصاديا والذين يمثلون السكان الذين هم في سن العمل سواء كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل) ويكتب وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{حجم القوة العاملة}} * 100$$

ويمكن الوصول إلى معدل البطالة من خلال الخطوات التالية :

1- تحديد القوى العاملة الفعلية ويمكن الحصول عليها من خلال المعادلة التالية:

حجم القوة العاملة= عدد السكان- (السكان فوق سن العمل+ السكن دون سن العمل+ المتقاعدين+ ربات البيوت+ الطلبة+ إفراد القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي+ نزلاء السجون+ نزلاء المؤسسات الإصلاحية + نزلاء مستشفيات الإمراض المستعصية أو المزامنة)

2- تحديد عدد العاطلين عن العمل ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية:

عدد العاطلين عن العمل= حجم القوة العاملة الفعلية في الاقتصاد- العاملين الفعلين في الاقتصاد (البياتي, طاهر فاضل; الشمري, خالد توفيق;، 2009، صفحة 299).

الفرع الثالث: أسباب البطالة وكيفية معالجتها.

أولا: أسباب البطالة.

تظهر البطالة بدرجات أو معدلات متفاوتة من بلد إلى آخر وذلك حسب خصوصية وطبيعة اقتصاد البلد، ويعود ظهورها إلى عدة أسباب نذكر منها:

- التطور التكنولوجي والتقني الذي يؤدى إلى إحلال الآلة محل العمال مما يؤدى إلى ظهور البطالة؛
- تدخل السياسة الحكومية في تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور وهذا قد لا يتناسب مع رغبات العمال والمنتجين؛
- إعانات البطالة وهي من الأمور المشجعة للبطالة خاصة وأن بعض الدول الرأسمالية كفرنسا قد وصلت إلى 75% من الأجور كإعانات للبطالة؛
- طبيعة المهن التي قد تتعارض مع الوضع الاجتماعي ومع بعض التقاليد الموروثة(الحجار, بسام; رزق, عبد الله;، 2010، صفحة 25)؛
- انعدام الاستقرار السياسي و الثقة التي تودي إلى انخفاض معدلات الاستثمار؛
- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فأعداد خريجي الجامعات والمعاهد وغيرها من المراكز التعليمية تتزايد سنويا ومع ذلك يعجز السوق عن استيعابهم؛
- الاستعمال المتزايد للآلات وارتفاع الإنتاجية مما يتطلب انخفاض في مدة العمل وتسريح بعض العمال.(الكريم, بن خالد عبد; بابا, عبد المجيد;، 2019، صفحة 7).

ثانيا: سياسات معالجة البطالة.

ذكرنا فيما سبق أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع لآخر، ولذا فإن السياسات المتبعة في علاج البطالة قد تصلح في مجتمع ولا تصلح في آخر، لذا فإن كل مجتمع يتبع سياسة خاصة في الحد منها من أجل الوصول إلى التوظيف الكامل، ومعروف أن سوق العمل مرتبط كليا بمتطلبات الاقتصاد ومستوى تطوره وتركيبه وشكل إداراته ومن أهم الإجراءات للحد من مشكلة البطالة ما يلي:(حربي, عبد الرحمان اسماعيل; عريفات, محمد موسى;، 1998، صفحة 138)

1. إعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة؛
2. استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلوم في الأنشطة الاقتصادية؛
3. إتباع سياسة تخفيض سن التقاعد ؛
4. التركيز على إنتاجية العمل؛
5. دعم الدولة صغار المنتجين من حرفيين وفلاحين ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار المنتجين؛
6. بناء مكاتب للعمل وتوظيف العمال العاطلين عن العمل.

المطلب الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، وذلك باختلاف المعايير المستخدمة والتي تدخل في تحديد تعريفها، من بينها عدد العمال, رأس المال, مستوى التنظيم ومنه نعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تعاريف نذكر منها:

- **التعريف الجزائري:**

وفقا للقانون رقم 17-02 الصادر في11 يناير سنة 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وكما نصت على ذلك المادة (05):

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات؛
- تشغل من واحد(01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي(04) ملايير دج, أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دج؛
- تستوفي معيار الاستقلالية.(الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 5)

الجدول رقم01: المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المصغرة	01 الى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون دج
الصغيرة	10 الى 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
المتوسطة	50 الى 250	400 إلى 04 ملايير دج	200مليون الى01 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 11 يناير 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- **التعريف الأمريكي:**

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 على أنها مؤسسة ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبيرة, وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامل. (robert wtterwuighe, 1998, p. 26)

- **تعريف اللجنة الأوروبية:**

تعرف اللجنة الأوروبية بأن المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل بين 50 و249 عامل، وبرقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو, أو ميزانية سنوية لا تتعدى 27 مليون أورو, أما المؤسسة الصغيرة هي التي تتمتع بالاستقلالية وتشغل ما بين 10 و49 عامل, وتحقق رقم أعمال سنوي يساوي على الأقل 7 مليون أورو أو حصيلة سنوية لا تتعدى 5 مليون أورو. (فتات فوزي، 2006، صفحة 32)

ثانيا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، من أهم هذه الخصائص ما يلي:(نبيل جواد، 2007، صفحة 84)

1. الجمع بين الإدارة والملكية يعني أن صاحب المؤسسة في كثير من الأحيان ما يكون هو مدير المشروع ومما يجعله يتمتع بالاستقلالية في الأداء وقضاء ساعات أطول في العمل اليومي تتجاوز أربعة عشر(14) ساعة يوميا؛
2. صغر حجم رأس المال نسبيا نظرا لصغر حجم المؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة، ولأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه، وكذا الاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته؛
3. تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السلع والخدمات وفق متطلبات السوق المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج؛
4. ارتفاع قدرتها على الابتكار، وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم؛

5. تساهم في خلق التوازن الصناعي بين الريف والحضر؛
6. لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته؛
7. تساهم بشكل فعال وكبير في توفير فرص العمل للشباب والعاطلين والباحثين عن العمل.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميه كبيرة تميزها عن غيرها من المؤسسات وهي كالآتي:(عوادي مصطفى، 2018، صفحة 2_3)

1- استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواد الخام المتوافرة, ومنتجات الصناعات الأخرى نتج عنها إنتاج سلع تامة الصنع تلبي احتياجات وأذواق المستهلكين؛
2- قدراتها على العمل والإنتاج في محالات التنمية الصناعية المختلفة وبالتالي مساهمتها في توفير فرص العمل؛
3- قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية التي قد لا تتوافر فيها مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة؛
4- سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال ضخم أو تكنولوجيا متطورة؛
5- تساهم في خلق فرص العمل، من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالنسبة للمؤسسات الكبرى؛(سميرة, سجوني; بونوة, شعيب;، 2006، صفحة 425)
6- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على التضخم من خلال القضاء على التحولات المالية غير المنتجة بامتصاصها للاستثمار و التشغيل الاقتصادي.(فريدة, لرقط; باوروبة, زينب;، 2003، صفحة 120)

الفرع الثالث : علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبطالة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، حيث تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل الجديدة، فهي تكاد تتجاوز حتى المؤسسات الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها وإمكانياتها المتواضعة مقارنة معها، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات هي المساهم الأكبر في القضاء على جانب كبير من البطالة وبالتالي نجد أن بينهما علاقة عكسية قويه بمعنى كلما زادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى ذلك بالضرورة إلى امتصاص جزء من اليد العاملة المتعطلة وبالتالي التخفيض من حدة البطالة .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتناول في هذا المبحث عرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع محل الدراسة، وذلك من خلال المطلب الأول وسيتم مناقشتها ومقارنتها مع الدراسة الحالية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية

الفرع الأول: الدراسات العربية

الدراسة الأولى:

مذكرة ماجستير لقنيدرة سامية بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، وذلك خلال السنة الجامعية 2009-2010 بجامعة منتوري قسنطينة الجزائر، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الإحصائي وبعض المؤشرات الإحصائية وأسلوب الاستنتاج في المعالجة، وكانت تهدف إلى محاولة إيضاح الدور الذي يمكن أن تساهم به في تحقيق التنمية المحلية بمعالجة أحد معضلاتها ألا وهي مشكلة البطالة, وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة هي تابعة للقطاع الخاص، وأن 98% منها عبارة عن مؤسسات صغرى حيث أثبت أن هذه الأخيرة هي الأنجع في خلق مناصب عمل والتخفيف من حدة البطالة نظرا لانخفاض تكلفة فرص العمل بها، وكذلك ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتواجد قوي في المنطقة مما سمح لها باستحداث 22.5% منصب من إجمالي المناصب في ولاية قسنطينة، حيث أغلبها يعود للقطاع الخاص.

الدراسة الثانية:

مذكرة ماجستير لعمر بن جيمه بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة بمنطقة بشار 2010-2011، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة, واعتمدت على الاستبيان, وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة بشار وكذا توضيح مختلف العراقيل التي تعيق وصولها إلى الهدف المنشود وهو معالجة البطالة وكذلك إعطاء لمحة حول البطالة وتشخيصها في الجزائر, ومن النتائج المتوصل إليها، أثبتت الدراسة فعلا نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة البطالة وتوفير فرص العمل للشباب، والرفع من مستوى الاقتصاد الوطني والمساهمة بنسبة 12.64% من الفئة المشغلة في الولاية لسنة 2009، وقد توصلت الدراسة إلى أن أغلبية أصحاب المؤسسات كانوا يزاولون عملا قبل أن يصبحوا بطالين ثم ينشئون مؤسساتهم وهذا ما تأكده الخبرة المكتسبة لديهم من جراء عملهم في مؤسسات مماثلة، حيث أن هؤلاء مكثوا بطالين لأكثر من سنة وبعضهم لم يسبق له أن عمل من قبل وهذا دليل على أن هذه مؤسسات تساهم فعلا في التخفيض من حدة البطالة.

الدراسة الثالثة:

مذكرة ماجستير ليحي عبد القادر بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارت 2011-2012 بجامعة وهران، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وعلى الاستبيان في الدراسة التطبيقية, حيث قدرت كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي ستة (06) مؤسسات لكل(1000) نسمة، مقارنة مع المعدل الوطني(18) مؤسسة لكل(1000) نسمة, هدفت الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة أجهزة التشغيل في التخفيف من حدة البطالة خاصة فئة الشباب، وقد شهدت سنة 2011 قفزة نوعية في عدد المؤسسات المصغرة المستحدثة ومناصب العمل وبينت أن أفضل نموذج للتنمية ومكافحة البطالة ارتكز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن النتائج المتوصل إليها في الدراسة، انه يبقى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعيد عن النتائج المنتظرة منه رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد، لكن يمكن الاعتماد عليه إذا حظي بالاهتمام والدعم اللازم.

الفرع الثاني:الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى:

CHELIL Abdelatif ,AYADSkdi Mohamad ,<<PME en Algérie ;réalités et perspectives>>,Revue économie et Management ,LES PME MAGHRBINES ;FACTEURS D INTEGRATION REGIONALE ,Université Abou –BeKrBelKaeid –Tlemen Faculté des Sciences Economie qu'ès et de Gestion ,n 9 –Octobre 2009 page ;139 -152

مقال بعنوان" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر **'الواقع والأفاق'** " .

للأستاذين خليل عبد اللطيف و سيدي محمد ضمن مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد رقم 09، ص 139 -152، أكتوبر2009، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الإحصائي, والهدف من الدراسة ابراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تحسين الأمن، وكذا الانفتاح الاقتصاد الجزائري بعد الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والحكم على وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الناحية الاقتصادية، والحكم على كفاءات الإجراءات التي وضعتها السلطات لهذا النوع من المؤسسات لمواجهة عالم ذو تنافسية عالية، ومن النتائج المتوصل إليها هي أن التدابير التي وضعتها الجزائر لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في تحقيق الأهداف بطريقة جزئية كخلق فرص العمل وتلبية احتياجات بعض القطاعات.

الدراسة الثانية:

Dr. BouchiKi Mohamed Redha ,Bahmani Mira Karima ,Dr Ghrissi Larbi "la contributiio des PME a la croissance économique hors hydrocarbures en Algérie" Maghreb rêviez of Econimics and Gouverna ce, vol 03 –N 01.

مقال بعنوان "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي غير الهيدروكربوني في الجزائر", للأستاذين بوشيخي محمد رضا و رحماني ميرا كريمة العدد03، مارس 2016، ص 157-168, واعتمدوا على المنهج التحليلي, ومن بين الأدوات التي تم الاعتماد عليها تمثلت في دراسة قياسية باستخدام الانحدار المتعدد من خلال دراسة تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدل النمو

الاقتصادي وذلك من خلال اختبار دربن واتسون DUrbin Watson, كما هدفت الدراسة إلى إيضاح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال تحليل المؤشرات التي تقيس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو باستثناء قطاع المحروقات ومن النتائج المتوصل إليها، القيام بإنشاء خطط لمساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على قطاع واحد، وكذا اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزء من عملية النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: الدراسات السابقة ضمن المتلقيات

الملتقى الأول:

ملتقى دولي "حول إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

مداخلة من طرف الأستاذ غربي حمزة قمان مصطفى، بعنوان "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية" مع الإشارة إلى حالة الجزائر وذلك خلال السنة الجامعية 2012 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، وقد تم الاعتماد على المنهج الإحصائي والمؤشرات الإحصائية, تمحورت أهداف الملتقى في إظهار واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبيان مختلف البرامج المتخذة من قبل الجزائر لفائدة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت النتائج المتوصل إليها كالتالي، أظهر الملتقى مدى مساهمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على غرار باقي الدول العربية بنسبة من التوظيف حيث فاق عدد مناصب العمل التي تم توظيفها في السداسي الأول من سنة 2009 مليون و600 ألف منصب عمل, كما استشعرت الحكومة الجزائرية بدورها وقامت بتوضيح المخطط الخماسي بهدف توفير الكثير من مناصب العمل.

الملتقى الثاني:

ملتقي دولي حول "المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية في الحد من البطالة"

مداخلة من إعداد الأستاذ زواق الحواس "بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإسناد إلى التجربة الجزائرية"، بجامعة المسيلة الجزائر، واعتمد في طريقة المعالجة المنهج التحليلي الإحصائي, والمؤشرات الإحصائية كأدوات, وكان هدف الملتقى توضيح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالإضافة إلى إظهار مختلف البرامج المتخذة من قبلها لفائدة تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق مناصب عمل، وكذا توضيح الأسباب المؤدية إلى تزايد البطالة في الجزائر, ومن نتائج الدراسة اتضح أن هناك العديد من العوائق التي تحد من مساهمة المشاريع الصغيرة في خلق فرص العمل في الجزائر، مما أدى إلى وضوح النتائج التي حققتها معظم أجهزة التشغيل مع ارتفاع تكلفة خلق منصب العمل ورغم استحواذها على الجزء الأكبر من الميزانيات المخصصة لترقية وتحفيز التشغيل خصوصا،وتعقيد وطول إجراءات التأسيس والتمويل والعوائق الفنية والتعليمية والثقافية من شأنها الحد من فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الملتقى الثالث:

الملتقى الوطني حول إشكالية "استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

مداخلة من طرف الدكتور عمر فرحاتي بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، هدف الملتقى إلى توضيح مختلف آليات الدعم التي هيئتها الحكومة الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الذي تؤديه هذه الأخيرة لإنعاش الاقتصاد الوطني، ومن النتائج المتوصل إليها في الملتقى أن الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيق الآليات والبرامج المطروحة من قبل الدولة تساعد في تحقيق الأهداف المرجوة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية مع عدة دول يساهم بدوره في تعزيز الدور الاقتصادي للمؤسسات.

المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد استعراضنا لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا والبالغ عددها 8 دراسات والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة فروع, الفرع الأول يتضمن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والفرع الثاني يتضمن دراسات متعلقة باللغة الأجنبية, أما الفرع الثالث فتناول دراسات ضمن ملتقيات, ومن خلال هذا توصلنا إلى الملاحظات التالية:

مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية

أوجه التشابه والاختلاف:

من حيث الهدف: يظهر تشابه وتوافق بين الدراسات من ناحية هدف الدراسة والمتمثل في محاولة إيضاح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير مناصب عمل والتخفيف من حدة البطالة.

من حيث مجتمع الدراسة: هناك اختلاف في المجتمع حيث اقتصرت دراسة دكتورة لقنيدرة سامية على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قسنطينة في الحد من البطالة، أما دراسة عمر بن جيمه ركزت على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بشار، ودراسة يحي عبد القادر كانت في ولاية تيارات، أما دراستنا فشملت كل مؤسسات الجزائر الصغيرة والمتوسطة.

من حيث طريقة المعالجة والاستنتاجات: هناك تشابه كبير بين الدراسات في طرق المعالجة حيث في دراسة لقنيدرة اعتمدت على المنهج الوصفي واستخدمت الاستمارة المقابلة من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، أما دراسة عمر بن جيمه ودراسة يحي عبد القادر فاعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي واستخدموا الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، أما دراستنا فاعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لإجراء الدراسة القياسية والإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة.

مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية:

أوجه الاختلاف والتشابه:

هناك اختلاف بين الدراسات من ناحية الهدف الدراسة, حيث هدف المقال الأول إلى دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تحسين الأمن, أما المقال الثاني كان هدفها إيضاح واقع هذه المؤسسات ومساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال تحليل المؤشرات التي تقيس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو, ودراستنا كانت تهدف إلى محاولة إيضاح دور و مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض من حدة البطالة.

من حيث مجتمع الدراسة: هناك اختلاف في المجتمع, حيث دراسة المقال ركزت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلمسان, أما المقال الثاني ركز على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي في المغرب, ودراستنا شملت كل مؤسسات الجزائر الصغيرة والمتوسطة شملت.

من حيث طريقة المعالجة والاستنتاجات: هناك تشابه كبير بين الدراسات حيث في دراسة المقال اعتمدت على المنهج التحليلي واستخدمت الانحدار المتعدد, أما المقال الثاني اعتمد على المنهج التحليلي الاحصائي, أما دراستنا فاعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لإجراء الدراسة القياسية مع استخدام نموذج الانحدار الذاتي.

مقارنة الدراسة الحالية مع الملتقيات:

أوجه الاختلاف والتشابه:

من حيث الهدف: يظهر تشابه كبير بين الدراسات، والمتمثل في إظهار واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيان مختلف البرامج المتخذة من قبل الجزائر لفائدة تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق مناصب عمل.

من حيث مجتمع الدراسة : هناك اختلاف طفيف بين الدراسات, فدراسة الملتقى تدرس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, أما الملتقى الثاني يدرس المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية للحد البطالة في الجزائر، ودراستنا هذه فتدرس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ككل.

من حيث طريقة المعالجة والاستنتاجات: هناك تشابه كبير بين الدراسات فدراسة الملتقى الأول اعتمدت على المنهج الإحصائي والمؤشرات الإحصائية, كما اعتمد الملتقى الثاني المنهج التحليلي الإحصائي, وكذا المؤشرات الإحصائية كأداة لجمع المعلومات من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة, أما بخصوص دارستنا فاعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي.

مجال الاستفادة: استفدنا من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة على عدة الأمور نذكر منها :

- المساعدة في تشعيب وإثراء الجانب النظري بالأفكار؛
- المساعدة في اختيار المنهج المناسب والصحيح للدراسة؛

- المساعدة في جمع الإحصائيات من اجل دراسة القياسية؛
- المساعدة في تحديد المتغيرات؛
- المساعدة في الاطلاع على جل الأساليب الإحصائية المستعملة في المعالجة؛

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة؛ مجال التطبيق حيث استخدمنا دراسة قياسية التي تعتبر أكثر دقة وموضوعية.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل الذي تناول الأدبيات النظرية للدراسة، نرى أن أزمة البطالة تولد عدة مشاكل اقتصادية من بينها اختلال ميزانية الدولة و اجتماعية كثيرة جدا نذكر منها الأمراض النفسية والانتحار والسرقة وغيرها، وهذا ما دفع السلطات العمومية إلى البحث عن طرق عديدة لحل هذه الأزمة، ولذلك تم تنصيب أجهزة رسمية تهدف إلى إعداد برامج تنشيط سوق العمل وتشجيع الأشخاص البطالين على إقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة والاهتمام بها، ذلك من اجل التخفيف من معضلة البطالة.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة

تمهيد :

بعد دراستنا للجانب النظري الذي تعلق بالمفاهيم الأساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة، سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لدراسة العلاقة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد عمالها والبطالة، وبهدف الوصول إلى النتائج تم **استخدام نموذج** VAR وذلك بإجراء الاختبارات الإحصائية المعروفة بهدف اختيار أحسن نموذج مفسر للظاهرة المدروسة، ولهذا تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
- **المبحث الثاني:** تحليل ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة, من خلال التعريف بالعينة محل الدراسة ومصادر البيانات حتى يتسنى لنا إعطاء فكرة عامة على موضوع الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

يعتبر المجتمع المدروس الركيزة الأساسية لإنجاز الدراسات التطبيقية, وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على هذه الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يقع مجتمع الدراسة في قارة إفريقيا، ويتكون من48 ولاية، وتقدر مساحته الإجمالية بـ 2.381.741 مليون كلم^2، وعملته الدينار الجزائري. وتم اختياره طبقا لمعيار توفر المعطيات خلال فترة الدراسة 1994 إلى غاية 2017. وتتمثل عينته (عينة الدراسة) في إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعدلات البطالة في الجزائر.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- **المتغير التابع:** يتمثل في معدلات البطالة، ويرمز لها في الدراسة (ch) والمعبر عنها بالنسبة المئوية؛
- **المتغير المستقل:** يتمثل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرمز لها في الدراسة ب(lab) وعدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز لها في الدراسة ب (lpn)؛
- وتعطى **الفترة** الممتدة من 1994-2017 أي حوالي 24 مشاهدة، والتي تم الحصول عليها من بعض المجلات، وكذا الموقع الرسمي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.ويمكن تحليل متغيرات الدراسة كما يلي:

أولاً: معدلات البطالة

الجدول رقم(2-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2017)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدلات البطالة	24.4	24.3	27.98	27.98	28.5	29.7
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات البطالة	29.2	27.3	25.9	23.7	20.08	20.08
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدلات البطالة	15.27	13.8	11.3	10.2	10	10.07
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات البطالة	9.7	9.3	10.6	11.2	10.5	11.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءاً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (2-1): تطور معدلات البطالة

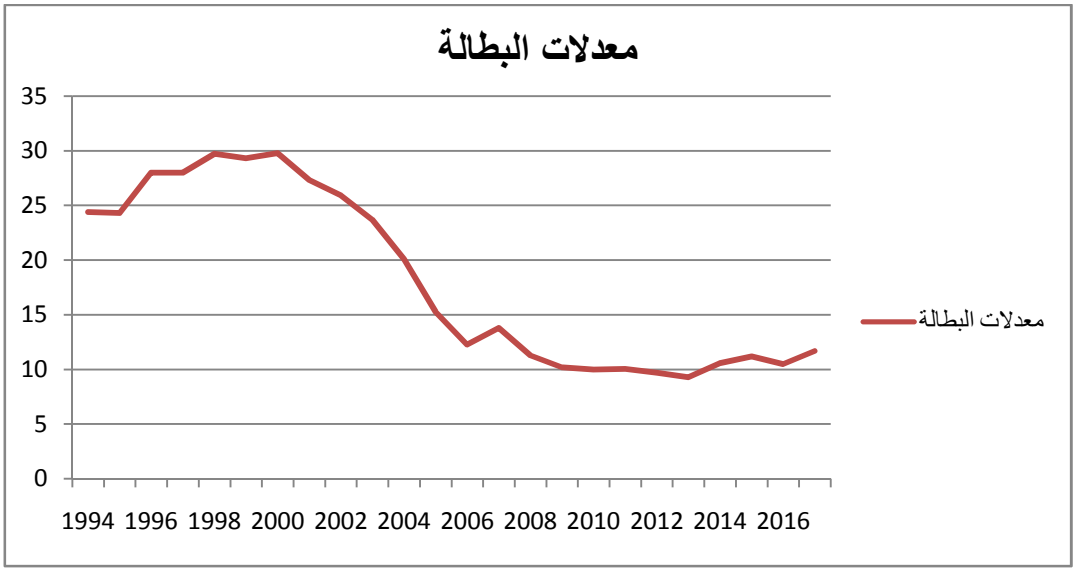

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءاً على الجدول (2-1).

نلاحظ من خلال هذا الشكل تطور معدلات البطالة في الجزائر، حيث- نجد انه من سنة 1994 إلى غاية 1995 كانت معدلات البطالة منخفضة، وبالتالي كانت نسبة البطالة في سنة 1994 حوالي 24,4 تم تراجعت إلى إن وصلت إلى 24,3 خلال سنة 1995، أما خلال الفترة الممتدة ما بين 1996 إلى غاية 2000، بدأت معدلات البطالة في ارتفاع ملحوظ حيث وصلت تقريبا إلى 29,7 وهذا راجع إلى غياب اليد العاملة ، أما خلال الفترة الممتدة من2001 إلى غاية 2017 عرفت الجزائر انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة إلى إن وصل سنة 2017 إلى 11.7، وهذا راجع إلى الاستقرار الأمني في البلاد و تركيز الدولة نحو خلق مجموعة من أجهزة التشغيل من بينها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

ثانياً: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم(2-2): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1994-2017

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
عدد المؤسسات	26212	177356	177365	127232	132585	
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المؤسسات	159507	245348	261863	288587	312959	342788
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المؤسسات	376767	410300	519526	625069	619092	659309
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات	711832	777816	852053	934569	1022621	1060289

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءاً على معطيات من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية

الشكل رقم(2-2): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1994-2017

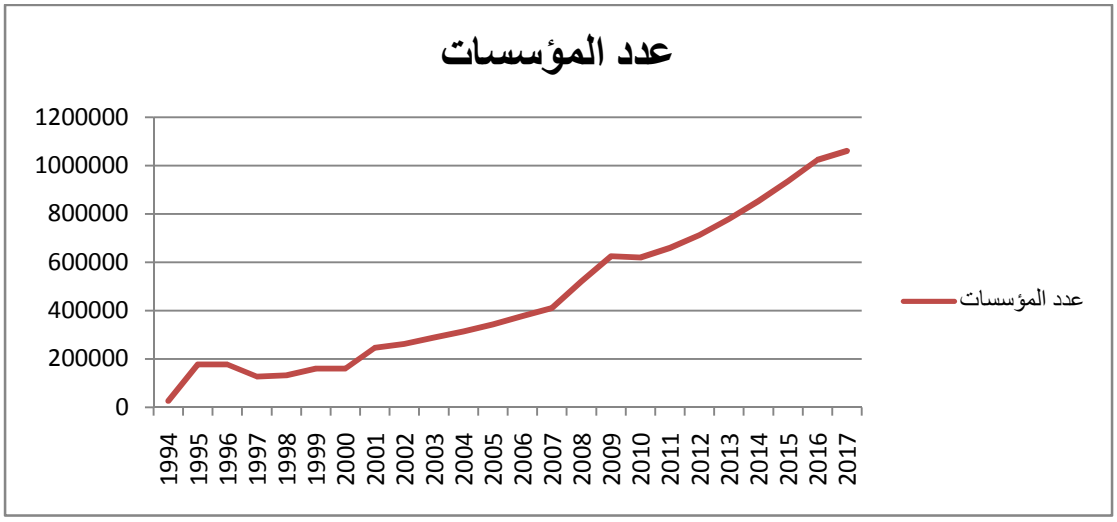

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءاً على الجدول رقم (2-2)

من خلال الشكل رقم(2-2) يمكن القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف تذبذب خلال الفترة (1994 إلى غاية 2001)، وهذا راجع إلى عدم اهتمام السلطات بهذا القطاع، أما خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 إلى غاية2017 بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر، وهذا راجع إلى الاهتمام الذي أولته الجزائر لهذا النوع من المؤسسات وتشجيع الأفراد على اللجوء إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إنشاء مراكز دعم لتشغيل الشباب، كما تم إصدار القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 والذي ينص على الاهتمام وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما أدى إلى الزيادة الملحوظة في عددها.

ثالثاً: عدد العمال

الجدول رقم (2-3): توفير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناصب العمل في الجزائر خلال الفترة 1994-2017

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
عدد العمال	681400	418000	418000	266000	452685	643375
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد العمال	643375	737062	731080	777418	838504	1157858
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد العمال	1252647	1355399	1540209	1546584	1625686	1724197
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد العمال	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2601958

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءاً على معطيات من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية

الشكل رقم(2-3):عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1994-2017

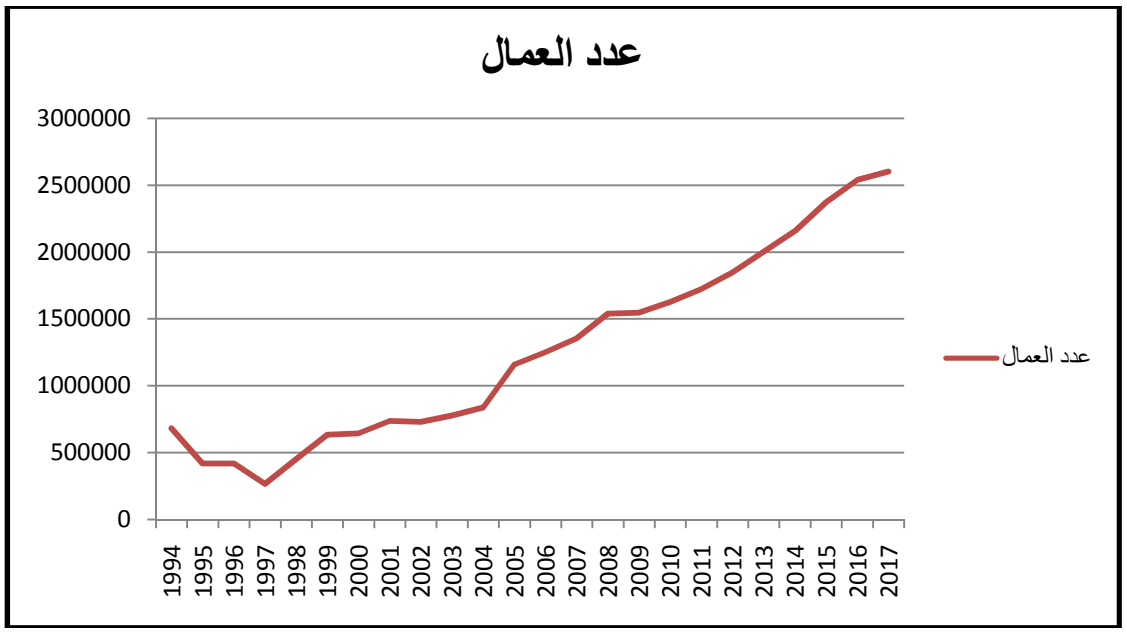

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءاً على الجدول رقم (2-3)

من خلال الشكل رقم(2-3) نلاحظ في بداية المنحنى تذبذب أي من سنة (1994 إلى1997)، حيث انخفض عدد العمال من (681400) إلى(266000) عامل، ويرجع ذلك إلى تهميش السلطات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما خلال الفترة الممتدة من (1998إلى غاية2017) بدأ عدد العمال في تزايد مستمر حيث وصل إلى ما يقارب (2700000) عامل، ويرجع هذا إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالزيادة في العدد الإجمالي الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعني الزيادة في إجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة

- للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام برنامج (EVIEWS09) وعن طريق إدخال بيانات الجداول.

ولمعالجة الموضوع سنعتمد على جمع المعطيات المتمثلة في جداول إحصائية متعلقة بالدراسة المستخرجة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,وبعض المجلات ، وتم الاعتماد على عدة أدوات أهمها:

- استخدام برنامجEXCEL في ترجمة ورسم مختلف الجداول الإحصائية إلى أشكال بيانية تعمل على تسهيل وتوضيح معطيات هذه الجداول؛

- استخدام برنامج التحليل الإحصائي EVIEWS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات؛
- استخدام نموذج VAR لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (عدد المؤسسات، عدد العمال) على المتغير التابع (معدل البطالة).

الفرع الثاني : مراحل بناء نموذج الانحدار الذاتي.

- لبناء نموذج أشعة الانحدار الذاتي var يتطلب ما يلي:

1- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحتوي جذر الوحدة؛

2- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي سنعتمد في النموذج؛

3- دراسة العلاقة السببية.

أولاً: الصياغة العامة لنموذج VAR(Vectorial AutoRegressive)

يكتب نموذج Var على الشكل التالي :

$$Y_1=\varphi_0+\varphi_1 y_{t-1}+\varphi_2 y_{t-2}+\ldots\ldots\ldots\ldots\varphi_p y_{t-p}+\varepsilon_t$$

t=1,2,...T

ثانياً: استقرار السلاسل الزمنية

هناك فرق بين السلسلة الزمنية المستقرة والغير مستقرة، فالسلاسل الزمنية المستقرة تكون فيها الصدمات مؤقتة بعكس السلاسل الغير مستقرة.

1- مدلول الاستقرارية والغاية من دراستها:

بغرض إجراء تحليل السلاسل الزمنية بطريقة VARيجب أن تكون السلاسل مستقرة، فإن لم يتحقق هذا الغرض وجب معالجة السلاسل وجعلها مستقرة لأن تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات في شكل سلاسل زمنية غير مستقرة يمكن أن يؤدي إلى علاقة أو انحدار زائف، بمعني أن التغير في المتغيرات يمكن أن يكون مرده الزمن الذي يؤثر فيها جميعا مما يجعل تغيراتها متصاحبة، وبالتالي فإن العلاقة بينها هي علاقة اقتران أو ارتباط وليست علاقة سببية.

2- اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة Unit Root Test) لاستقرار السلاسل:

إن عدم استقرار السلاسل الزمنية يرجع في الغالب إلى وجود جذر الوحدة وهناك عدة اختبارات تختبر وجوده من عدمه منها اختبار ديكي فولر Dickey –Fuller وسنعرضه فيما يلي:

- اختبار ديكي فولر Dickey –Fuller: هذا الاختبار مبني على نموذج الانحدار من الدرجة الأولى ويعرف بثلاث نماذج نوردها فيما يلي :

أ. النموذج الأول (بدون اتجاه عام وبدون ثابت) ويعطى هذا النموذج بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ب. النموذج الثاني (بدون اتجاه عام وبوجود ثابت) ويعطى هذا النموذج بالشكل التالي :

$$\Delta Y_t = \mu + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ج. النموذج الثالث (باتجاه عام وبوجود ثابت) ويعطى هذا النموذج بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = u + \alpha T + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ثم نقوم بحساب الإحصائية t، فإذا كانت قيمة الإحصائية المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية نقبل فرضية العدم أي أن السلسلة غير مستقرة، لكن في هذه الحالة يمكن أن تكون نتائج النماذج الثلاث مختلفة ولهذا السبب سنطلق من النموذج الأكثر شمولا (النموذج الثالث)

ثالثاً: اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR

لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي VAR يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني، وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية : (معيار أكيك AIC، معيار شيوارتز SIC، معيار هانن كون HQ)، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، حيث تأخذ درجة التأخير والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس FPE LR, AIC, SC,HQ .

رابعاً: اختبار السببية وفق جرنجر

اقترح Granger 1969 معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت y_1t وy_2t سلسلتين زمنيتين، تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t وكانت السلسلة y1t تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة y_2t في هذه الحالة نقول أن y_1t تسبب y_2t إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى, ويستخدم Granger في التأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في وجود بيانات سلسلة زمنية.

خامساً: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

كما نعلم نموذج الانحدار الذاتي، يدمج العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة، كما أن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمه معينة على متغيرات النظام.

سادساً: تحليل التباين

بهدف تحليل خطا التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ رياضيا, نستطيع كتابة تباين خطا التنبؤ لفترة معينة بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي.

بعدما تصبح الصدمات طبيعية: يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج

$$Y_t=\mu+\sum_{i=0}^{n} mi\ vi-1$$

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

بعد التعرف على الأدوات المستخدمة في الدراسة والمتمثلة أساسا في نماذج الانحدار الذاتي الديناميكية والمتغيرات المدرجة في الدراسة والإحصاءات الوصفية المتعلقة بها، سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة القياسية في مختلف مراحلها وكذا مناقشة هذه النتائج من خلال التحليل الاقتصادي والقياسي لها.

حيث قسمت الدراسة إلى قسمين، في القسم الأول سيتم دراسة استقرارية السلاسل المكونة للنموذج ودراسة علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، أما القسم الثاني فسيرتكز على دراسة العلاقة السببية بين هذه المتغيرات بالإضافة إلى تحليل التباين ودوال الاستجابة مع اختبار خلو النموذج من مشاكل القياس المختلفة.

المطلب الأول: عرض النتائج

الفرع الأول: الاختبارات التشخيصية

قبل الحكم على النموذج المستخدم وجب أولا القيام بتشخيصه، حيث يتم تحديد النموذج بناء على درجة استقرارية السلاسل كمرحلة أولى، ثم الجزم على نوع النموذج المستخدم .

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تكون السلاسل الزمنية مستقرة كما أسلفنا الذكر اذا لم تحتوي على جذر الوحدة (unit root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث (في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، بالاعتماد على اختبار وهو:

ADF: ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller

حيث يعتمد الاختبار على نفس الفرضيات:

H_0 عدم استقرارية السلسلة (وجود جذر الوحدة)

H_1 السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر أحادي)

يتم قبول فرضية العدم إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار (ADF) أكبر من القيمة المجدولة.

حيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة Propاقل من 0.05 والنتائج موضحة بالتفصيل في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-4):اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند إجراء الفرو قات الأولى

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		DLCH	DLLAB	DLPN
With Constant	t-Statistic	-10.3456	1.3421	-5.8006
	Prob.	*0.0000*	*0.9980*	*0.0001*
		***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.9028	-0.7223	-5.5208
	Prob.	*0.0000*	*0.9582*	*0.0010*
		***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-10.5631	4.5520	-4.9799
	Prob.	*0.0000*	*1.0000*	*0.0000*
		***	n0	***

At First Difference

		d(DLCH)	d(DLLAB)	d(DLPN)
With Constant	t-Statistic	-6.1419	-4.2427	-8.8081
	Prob.	*0.0001*	*0.0037*	*0.0000*
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9505	-6.1322	-8.7122
	Prob.	*0.0008*	*0.0003*	*0.0000*
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.3487	-2.8849	-9.0240
	Prob.	*0.0000*	*0.0061*	*0.0000*
		***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر:مخرجات برنامج **Eviews 09**

والنموذج يصبح من الشكل التالي:

$$Dlch=a_0+a_1Dlab+a_2Dlpn+\varepsilon$$

- a_0: الثابت
- a_1 a_2 : معلمات النموذج
- Dllab : سلسلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقرة
- Dlpn : سلسلة عدد العمال المستقرة
- ε: خطا العشوائي

ثانياً: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستقرة بعد إجراء الفروقات:

الشكل رقم(2-4) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المستقرة

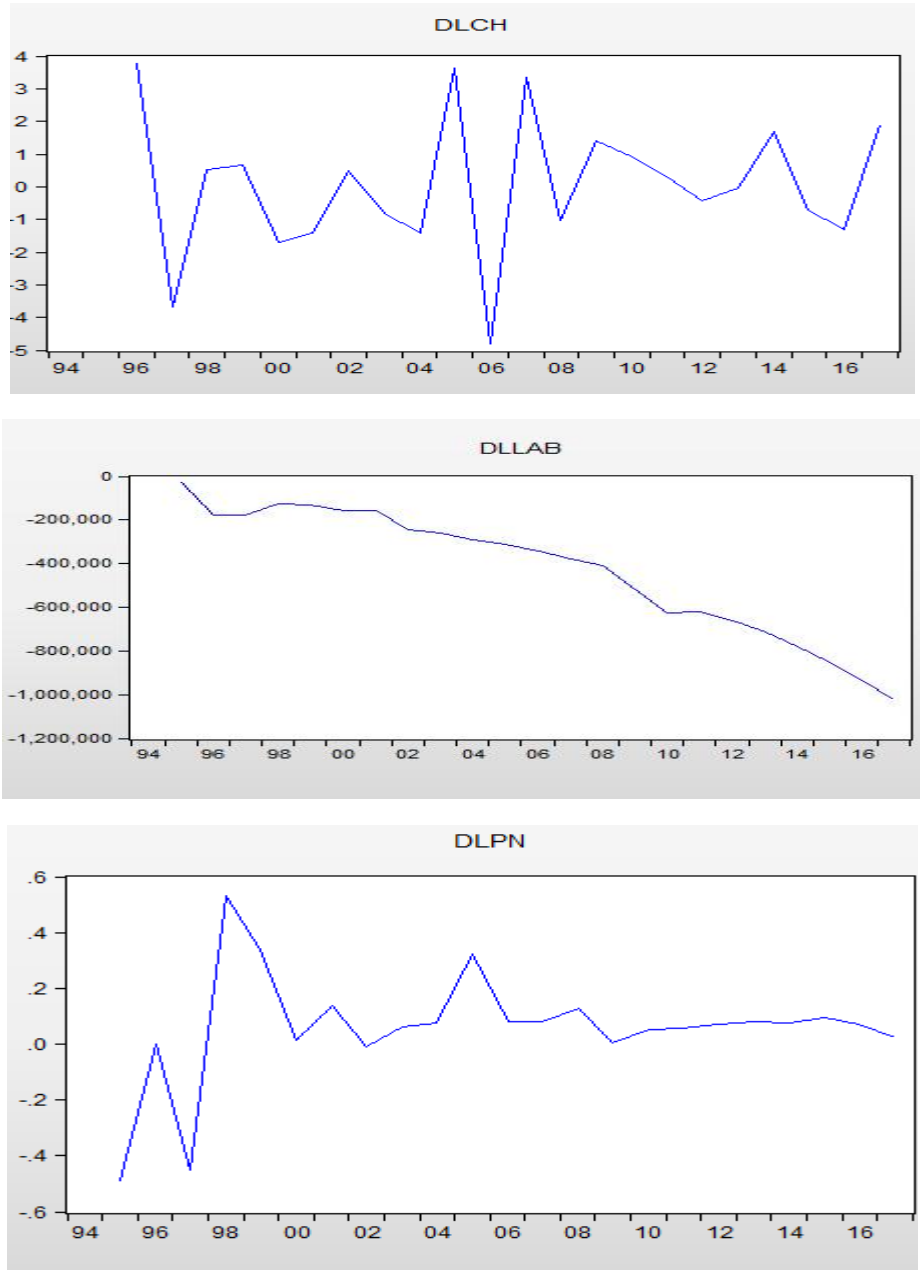

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

للقيام باختبار التكامل المشترك يجب التركيز على اختبارين، الأثر والقيمة الذاتية العظمى كما هو موضح في الجدول.

الجدول رقم (2-5): نتائج اختبارات التكامل المشترك جوهانسون

الفرضية	اختبار الأثر		اختبار القيمة الذاتية العظمى	
	قيمة الأثر	القيمة الحرجة	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة
R=0	43.86	29.79	21.13	24.16
R=1	19.51	15.49	12.96	14.26
R=2	6.55	3.84	3.84	6.55

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءاً على مخرجات Eviews 09

- **اختبار الأثر**

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الأثر أكبر من القيمة الحرجة وذلك عند R=0 وهذا ما يدل على أن هناك علاقة تكامل مشترك واحدة، في حين أن R1 وR2 فنلاحظ أن قيم الأثر أكبر من القيم الحرجة وهذا يعني أنه هناك تكامل مشترك.

- **اختبار القيم الذاتية العظمى**

من خلال الجدول نلاحظ كذلك أن كل القيم الذاتية العظمى أقل من القيم الحرجة وهو ما يدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، من خلال اختبار الأثر تبين أن هناك علاقة تكامل مشترك بالإضافة إلى أن اختبار القيمة الذاتية العظمى يخلو من التكامل المشترك.

الفرع الثاني: الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي

أولا: تحديد درجة التأخير المعتمدة في الدراسة

يتم تحديد درجة تأخير النموذج بالاعتماد على أقل القيم لمعايير (AIC / SH / H-Q) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): نتائج اختبار درجة التأخير المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LCH LLAB LPN
Exogenous variables: C
Date: 05/22/19 Time: 12:32
Sample: 1994 2017
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-35.72678	NA	0.009651	3.872678	4.022038	3.901834
1	12.93032	77.85136	0.000186	-0.093032	0.504407	0.023594
2	28.20169	19.85278	0.000107	-0.720169	0.325349	-0.516073
3	48.41321	20.21152*	4.28e-05*	-1.841321*	-0.347723*	-1.549755*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

نستنتج من الاختبارات الموضحة في الجدول أعلاه أن فترة الإبطاء المناسبة لتقدير متغيرات النموذج هي 3 أي r=3

ثانياً: تقدير نموذج VAR(1) واختبار استقراريته:

- **تقدير النموذج:** المعادلة الموالية توضح قيم مقدرات نموذج الانحدار الذاتي الموافق للبيانات المدرجة في الدراسة مع 3 فترات إبطاء أنظر الملحق رقم (01).

D(LLAB) = - 0.00955877992237*(LCH(-1) - 26.7501045991*LLAB(-1) + 31.3059753959*LPN(-1) - 91.5024913038) + 0.0111665612348*D(LCH(-1)) - 0.00565360390658*D(LCH(-2)) - 0.0282310506335*D(LCH(-3)) - 0.543421658836*D(LLAB(-1)) - 0.45754038658*D(LLAB(-2)) - 0.503738283099*D(LLAB(-3)) - 0.00539847424086*D(LPN(-1)) + 0.113471985439*D(LPN(-2)) + 0.729073356679*D(LPN(-3)) + 0.179540404674

D(LPN) = - 0.05051399588*(LCH(-1) - 26.7501045991*LLAB(-1) + 31.3059753959*LPN(-1) - 91.5024913038) + 0.03582643839*D(LCH(-1)) + 0.0108993596189*D(LCH(-2)) - 0.00572059841394*D(LCH(-3)) - 0.891687591568*D(LLAB(-1)) - 0.701718042655*D(LLAB(-2)) - 0.667194102533*D(LLAB(-3)) + 0.634947879125*D(LPN(-1)) + 0.50593874891*D(LPN(-2)) + 0.666378074357*D(LPN(-3)) + 0.130660802938

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

- استقرارية نموذج VAR(1):

للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، يتم في هذه المرحلة اختبار وجود الجذر الأحادي لبواقي التقدير و الشكل التالي يوضح النتائج:

الشكل رقم(2-5): الدائرة الأحادية لسلسة البواقي

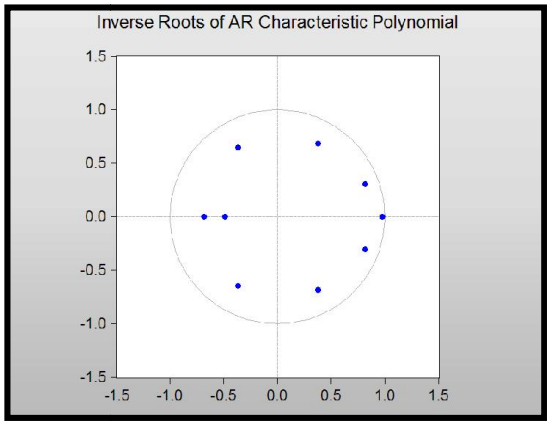

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 09

ثالثاً: دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات حسب غرانجر

سيتم في هذه المرحلة تحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام اختبار السببية (Test Granger Causality) **لنموذج الانحدار** الذاتي (VAR)وكانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم(2-7): نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/22/19 Time: 17:25
Sample: 1994 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLLAB does not Granger Cause DLCH	21	2.05277	0.1691
DLCH does not Granger Cause DLLAB		0.02277	0.8817
DLPN does not Granger Cause DLCH	21	0.32559	0.5753
DLCH does not Granger Cause DLPN		4.44799	0.0492
DLPN does not Granger Cause DLLAB	22	0.47084	0.5009
DLLAB does not Granger Cause DLPN		0.06414	0.8028

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 09**

رابعاً: دوال الاستجابة وتحليل التباين

- **تحليل التباين:**

يشير تحليل التباين إلى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام

الجدول رقم(2-8): تحليل التباين

Variance Decomposition of LCH1:

Period	S.E.	LCH1	LLAB1	LPN1
1	0.094787	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.139341	96.80155	0.004398	3.194048
3	0.171463	90.55805	0.753060	8.688891
4	0.197023	85.63314	1.433868	12.93300
5	0.217080	81.75993	2.085270	16.15480
6	0.232796	78.78636	2.648540	18.56510
7	0.245155	76.46324	3.134258	20.40251
8	0.254935	74.62772	3.548188	21.82409
9	0.262727	73.16218	3.898912	22.93891
10	0.268976	71.98325	4.194428	23.82232
11	0.274013	71.02953	4.442335	24.52813
12	0.278094	70.25478	4.649556	25.09567
13	0.281412	69.62342	4.822272	25.55431
14	0.284117	69.10766	4.965903	25.92644
15	0.286329	68.68553	5.085137	26.22934
16	0.288141	68.33951	5.183984	26.47651
17	0.289628	68.05553	5.265844	26.67863
18	0.290849	67.82223	5.333584	26.84419
19	0.291853	67.63041	5.389605	26.97999
20	0.292679	67.47257	5.435914	27.09151
21	0.293360	67.34263	5.474183	27.18318
22	0.293921	67.23561	5.505800	27.25859
23	0.294383	67.14741	5.531918	27.32067
24	0.294764	67.07471	5.553489	27.37180

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews 09

- **دوال الاستجابة:**

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج من خلال النتائج والأشكال البيانية لدوال الاستجابة والموضحة في الشكل أسفله والتي تعبر عن استجابة المتغير التابع للصدمات في المتغيرات المدرجة في الدراسة، سيتم التركيز هنا على إحداث صدمات على مستوى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا عدد العمال في هذا القطاع، وقياس أثر هذه الصدمات وانتقالها الى المتغير الآخر.

بصفة عامة يمكن اعتبار كل الصدمات مؤقتة، حيث أن المتغيران يعودان إلى نقطة التوازن في المدى الطويل حسب الأشكال البيانية لدوال الاستجابة(الشكل أسفله)، وهذا ما يثبت استقراريه النموذج « VAR ».

الشكل رقم (2-6): دوال الاستجابة

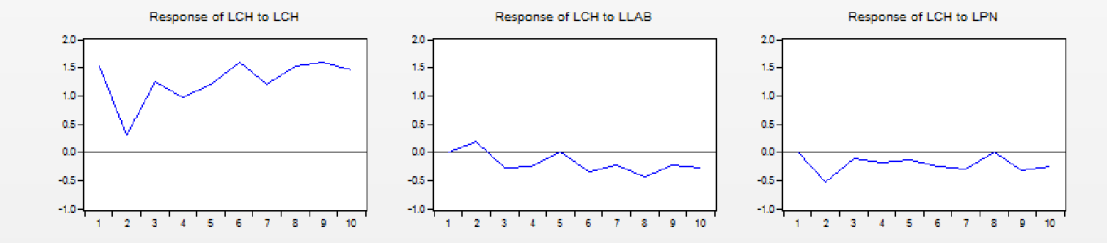

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 09**

خامساً: المشاكل القياسية

اختبار صلاحية النموذج :

1-اختبار ثبات تجانس التباين Heterockedasticity Test:

جدول يوضح نتائج اختبار ثبات تجانس التباين.

الجدول رقم (2-9): اختبار ثبات تجانس التباين

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 05/23/19 Time: 13:26
Sample: 1994 2017
Included observations: 21

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
79.83608	84	0.6084

Individual components:

Dependent	R-squared	F(14,6)	Prob.	Chi-sq(14)	Prob.
res1*res1	0.574978	0.579780	0.8123	12.07454	0.6003
res2*res2	0.845156	2.339193	0.1514	17.74828	0.2185
res3*res3	0.552982	0.530164	0.8462	11.61263	0.6374
res2*res1	0.461235	0.366899	0.9427	9.685934	0.7848
res3*res1	0.512639	0.450801	0.8971	10.76543	0.7044
res3*res2	0.450306	0.351083	0.9500	9.456429	0.8007

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 09**

احتمالية chi-sp تساوي 0.22 وهي أكبر من 5% نقبل الفرضية الصفرية, سلسلة البواقي لها تباين متجانس

2-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Serial Correlation Test:

الجدول رقم (2-10):اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 05/23/19 Time: 08:35
Sample: 1994 2017
Included observations: 21

Lags	LM-Stat	Prob
1	7.124023	0.6242
2	6.670917	0.6713
3	16.57556	0.0558
4	6.814598	0.6564
5	9.396453	0.4015
6	2.247342	0.9869
7	4.393140	0.8837
8	7.496617	0.5856
9	3.969351	0.9134
10	5.732199	0.7664
11	5.064544	0.8286
12	9.582375	0.3853
13	1.795103	0.9943
14	9.247330	0.4148
15	10.00833	0.3498
16	9.501553	0.3923

Probs from chi-square with 9 df.

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 09**

من خلال الجدول نلاحظ أن كل الاحتمالات غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء No serial correlation.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

الفرع الأول: نتائج الاختبارات التشخيصية:

نتائج دراسة الاستقرارية:

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول (I_1): من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (2-5) يمكن استنتاج ما يلي:

نقبل الفرضية البديلة استقرار السلاسل الزمنية لعدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسط (lpn) (Lch) ومعدلات البطالة (في النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه

عام)، وذلك لأن القيم المحسوبة اكبر من القيم المجدولة في كل النماذج، وقيمة(Prop-stat) لاختبار ADFوفي كل النماذج أقل من 0.05.

نقبل الفرضية الصفرية عدم استقرار السلسلة الزمنية (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (llab) عند المستوى (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه العام) وذلك أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر كانت أكبر من القيم الحرجة.

نقبل الفرضية البديلة استقرار السلسلة الزمنية (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (llab) عند المستوى الأول (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام) وذلك لأن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فلار كانت أكبر من القيم الحرجة.

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي

- درجة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة:

من خلال الجدول رقم (2-7): درجة التأخير المثلى هي (t-3) اي التأخير 3 فترات زمنية لكل المتغيرات وذلك بناء على أن اقل قيم أغلبية المعايير كانت عند التأخير3.

أولاً: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر:

- **استقرارية النموذج:** من خلال الشكل(2-5): يتبين أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR1 مستقر.
  - من خلال معادلة نموذج المقدر نستخلص ما يلي:

وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعدلات البطالة في الفترات t-1، وt-2 و t-3 بمتغير(lpn) بإبطاء 3 فترات، وبالتالي نستنتج أن زيادة عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم من الحد من معدلات البطالة من خلال عمليات التوظيف التي تقوم بها لمزاولة نشاطاتها ولكن يبق هذا التأثير ضعيف نسبيا.

وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفترة سابقة، ومعدلات البطالة في الفترات t-1، t-2، t-3، بمتغير(llab) بإبطاء (3 فترات)، ، حيث أن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تخفيض من معدلات البطالة وهذه النتيجة مقبولة من الناحية الاقتصادية.

- قيمة معامل التحديد (R^2=0.73)، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر تغيرات معدلات البطالة بنسبة 73% والباقي متغيرات غير مدرجة في النموذج.

- **تحليل العلاقة السببية بين المتغيرات:**

حسب غرانجر لا توجد علاقة سببية بين كل من معدلات البطالة وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في الاتجاهين معدل البطالة (lch) لا يسبب (llab)، وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتسبب

في معدلات البطالة، لأن قيمة الاحتمال الحرج أكبر من مستوى المعنوية 5% ونفس الملاحظة فيما يتعلق بالسببية بين معدلات البطالة وعدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: تحليل نتائج دوال الاستجابة وتفكيك التباين:

- **دوال الاستجابة:**

بإحداث صدمة إيجابية بمقدار 1% على عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ انخفاض في معدلات البطالة, وذلك خلال السنة الأولى، وابتداء من السنة الثانية ترتفع معدلات البطالة لتستمر بالارتفاع حتى نهاية السنة التاسعة.

بإحداث صدمة ايجابية في عدد المؤسسات بمقدار1% نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول، ومع بداية العام الثاني يرتفع معدل البطالة بنسبة منخفضة، وابتداء من العام الثالث انخفضت إلى غاية السنة الخامسة.

- **تفكيك التباين:**

يوضح الجدول رقم(2-9) نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة والمفسر من قبل صدماتها الخاصة والصدمات في المتغيرات المفسرة، إن تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 24سنة من أجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغيرات المفسرة بأن تؤثر على معدلات البطالة لفترة أطول نسبيا، في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) فإن90.55 % من تباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين يساهم عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 0.75 % في تفسير تباين خطأ التنبؤ، وتفسر متغيرة عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 8.68 %.

المدى المتوسط (السنة الخامسة العاشر المستقبلية) معدل البطالة يساهم بحوالي68.68.% في تفسير التنبؤ الخاص به، في حين يساهم (llab) بـ 5.08 % في تفسير خطأ التنبؤ لمعدل البطالة و(lpn) ب 26.47% لتبقى هذه النسب ثابتة تقريباً خلال السنوات المقبلة.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي تم إسقاطها على دولة الجزائر، والتي تم فيها تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد عمالها وذلك من أجل معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة، وبعد تحليل واختبار فرضيات الدراسة عبر البرنامج الإحصائي EVIEWS 09، تبين أن هناك علاقة عكسية مباشرة بين كلا المتغيرين المستقلين (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد العمال) و المتغير التابع المتمثل في البطالة.

الخاتمة العامة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في الاقتصاديات الحديثة لمختلف الدول وخاصة المتقدمة منها فهي تمتاز بكثافة عمالية كبيرة, بالرغم من صغر حجم رأسمالها, فمن خلال دراستنا هذه والمتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الدعائم والركائز التي ترتكز عليها الدولة لتقليص معدلات البطالة المرتفعة من خلال خلق مناصب عمل، والجزائر من بين الدول التي أولت اهتمام بهاد القطاع كسياسة منها للنهوض بالاقتصاد الوطني وكذا القضاء على البطالة.

حيث حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التي تنص على "**إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيض من حدة البطالة**" مستعينين بفصلين، الأول " **نظري**" يتضمن الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة، والثاني "**تطبيقي**" يتضمن دراسة قياسية تحليلية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة.

وفي الأخير تم استخلاص مجموعة من النتائج واقتراح توصيات:

- **نتائج الدراسة:**

من خلال ما تم التطرق إليه في الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني إلى يومنا هذا من مشكلة البطالة حيث بلغت في سنة 2018 ما يقارب 11.1%؛
- اعتماد الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك اقتصادي، نتيجة قدرتها على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي؛
- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على المعطيات الإحصائية الوزارية في التخفيف من حدة البطالة، وذلك من خلال توفير مناصب عمل؛
- شهدت الجزائر انخفاض محسوس وتدريجي في معدلات البطالة ابتداء من سنة 2001، تزامنا مع القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **اختبار الفرضيات:**

- أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة، تم إثبات هذه الفرضية من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي, وفي الأخير تم التوصل، إلى أن **الفرضية الأولى** صحيحة والتأكيد بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التخفيض من حدة البطالة, حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة عمر بن جيمه ودراسة قنيدرة سمية؛
- وجود علاقة عكسية بين عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة، حيث أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق وتوفير مناصب عمل يعني المساهمة في زيادة

عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي التخفيف من معدلات البطالة, وهذا ما يثبت صحة **الفرضية الثانية؛**

- عدم وجود علاقة سببية بين كل من معدلات البطالة وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يثبت صحة **الفرضية الثالثة.**

- **التوصيات:**

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وتدعيم القطاعات ذات الجدوى في مجال استحداث مناصب عمل حتى تصبح هناك مساهمة ذات فعالية أكثر في التخفيض من البطالة؛
- ضرورة تشجيع واستقطاب الشباب للعمل، واستثمار طاقاتهم في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يساهم في الحد من انتشار ظاهرة البطالة؛
- إنشاء جهاز رقابي ذو كفاءة عالية للحد من الفساد الإداري والمالي، وكذا مراقبة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد حصولها على القروض من طرف الدولة؛
- الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج تتماشى مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ؛

- **آفاق الدراسة:**

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة ظهرت إشكالية جديدة نعتقد أنها مناسبة للإثراء والبحث والنقاش وهي كالآتي:

- مدى فعالية النماذج القياسية في تحديد أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية ؛
- مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية؛
- دور وكالة التشغيل والشباب في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر :

أولا : الكتب

1. أحمد الأشقر , الاقتصاد الكلي , دار المسيرة للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى ,2006 , عمان.
2. أسامة بشير دباغ ,أنيل عبد الجبار جوهرد , مقدمة في الاقتصاد الكلي ,دار المناهج , الطبعة الأولى ,2013,عمان .
3. بسام الحجار , عبد الله رزق ,إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , المجد الجامعية للدراسات, بيروت .
4. حسام على داود , مبادئ علم الاقتصاد , دار المسيرة , الطبعة الأولى,2013,عمان .
5. حسن مجد على عفاف , عبد الجبار سعيد , مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي , دار وائل للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى ,2004 , عمان , الأردن .
6. حربي عبد الرحمان , اسماعيل عريفات , محمد موسى , مفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان .
7. محمود حسين الوادي , وليد احمد الصافي , عساف احمد عازف , الاقتصاد الكلي , دار المسيرة للنشر والتوزيع , الطبعة الثالثة , 2013 , عمان .
8. محمود حسين الوادي , إبراهيم محمد خريس , نضال علي عباس , مبادئ في علم الاقتصاد , الطبعة الأولى ,2013 , عمان .
9. محب توفيق , المفاهيم الاقتصادية محورية ومفسرة , دار الفكر الجامعي الإسكندرية,2014 .
10. محمود الوادي ,إبراهيم خريس , نضال الحواري , ضرار العتيبي , الأساس في علم الاقتصاد , دار اليازوري , الطبعة العربية الأولى 2007 .
11. مسدور فارس , البطالة وأسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع , دار وائل للنشر والتوزيع , 2006 , البليدة .
12. نبيل جواد , إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , المجد الجامعية للدراسات , بيروت , الطبعة الأولى .
13. رمزي زكي , الاقتصاد السياسي للبطالة , المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب, 1998 , الكويت .
14. طاهر فاضل ألبياتي , خالد توفيق ألشمري , مدخل الى علم الاقتصاد , دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ,2009 .

مؤتمرات وملتقيات :

15. بن خالد عبد الكريم , بابا عبد المجيد , ملتقى الوطني حول إستراتيجية أجهزة الدولة في إنعاش سياسة التشغيل في الجزائر , يوم 20 فبراير 2019 , جامعة احمد دراية .

16. عودي مصطفى , ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , يوم 6 /7 ديسمبر 2017 , جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي .
17. لرقط فريدة ,بو قاعة زينب , بوروبة كاتيا , دور المشاريع في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها , ملتقى دولي حول المشروعات وتكوير دورها في اقتصاديات المغربية 2003,جامعة سطيف .
18. سميرة سجوني , بونوة شعيب , المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويله , ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الغربية , جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر .

مجلات :

19. فتات فوزي , مجلة العلوم الاقتصادية ,سيدي بلعباس, 2006 .

القوانين والمراسيم :

20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , القانون 17-2 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , صدر في 5 جانفي 2017 .

ثانيا : الكتب باللغة الأجنبية :

21. **Robert wuerwuighe ,la pm , e , une entreprise humaine , de Boeck et larcier,1998,belgiqe**

المواقع الإلكترونية

22. الديوان الوطني للإحصائيات WNWW.ONS.DZ
23. وزارة الصناعة والمناجم WWW.MDIPI.GOV.DZ

الملاحق

ملحق رقم 01

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/24/19 Time: 00:49
Sample (adjusted): 1999 2017
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LCH(-1)	1.000000
LLAB(-1)	-26.75010 (4.96704) [-5.38553]
LPN(-1)	31.30598 (5.58846) [5.60190]
C	-91.50249

Error Correction:	D(LCH)	D(LLAB)	D(LPN)
CointEq1	-0.359392 (0.38137) [-0.94238]	-0.009559 (0.01183) [-0.80790]	-0.050514 (0.00870) [-5.80482]
D(LCH(-1))	-0.357066 (0.51193) [-0.69749]	0.011167 (0.01588) [0.70308]	0.035826 (0.01168) [3.06699]
D(LCH(-2))	0.111644 (0.46465) [0.24027]	-0.005654 (0.01442) [-0.39219]	0.010899 (0.01060) [1.02800]
D(LCH(-3))	0.069942 (0.33029)	-0.028231 (0.01025)	-0.005721 (0.00754)
	(0.38137) [-0.94238]	(0.01183) [-0.80790]	(0.00870) [-5.80482]
D(LCH(-1))	-0.357066 (0.51193) [-0.69749]	0.011167 (0.01588) [0.70308]	0.035826 (0.01168) [3.06699]
D(LCH(-2))	0.111644 (0.46465) [0.24027]	-0.005654 (0.01442) [-0.39219]	0.010899 (0.01060) [1.02800]
D(LCH(-3))	0.069942 (0.33029) [0.21176]	-0.028231 (0.01025) [-2.75506]	-0.005721 (0.00754) [-0.75905]
D(LLAB(-1))	-0.884180 (5.09731) [-0.17346]	-0.543422 (0.15814) [-3.43631]	-0.891688 (0.11631) [-7.66640]
D(LLAB(-2))	-6.577619 (7.48441) [-0.87884]	-0.457540 (0.23220) [-1.97046]	-0.701718 (0.17078) [-4.10890]
D(LLAB(-3))	-8.544299 (6.14201) [-1.39112]	-0.503738 (0.19055) [-2.64357]	-0.667194 (0.14015) [-4.76060]
D(LPN(-1))	-5.771227 (8.29132) [-0.69606]	-0.005398 (0.25723) [-0.02099]	0.634948 (0.18919) [3.35610]

D(LPN(-1))	-5.771227	-0.005398	0.634948
	(8.29132)	(0.25723)	(0.18919)
	[-0.69606]	[-0.02099]	[3.35610]
D(LPN(-2))	-0.539625	0.113472	0.505939
	(6.00799)	(0.18639)	(0.13709)
	[-0.08982]	[0.60877]	[3.69053]
D(LPN(-3))	1.311859	0.729073	0.666378
	(5.66515)	(0.17576)	(0.12927)
	[0.23157]	[4.14817]	[5.15501]
C	2.035119	0.179540	0.130661
	(1.72831)	(0.05362)	(0.03944)
	[1.17752]	[3.34840]	[3.31317]
R-squared	0.730660	0.896609	0.936530
Adj. R-squared	0.393986	0.767370	0.857194
Sum sq. resids	18.41445	0.017724	0.009588
S.E. equation	1.517170	0.047069	0.034619
F-statistic	2.170227	6.937608	11.80447
Log likelihood	-26.66245	39.32420	45.16135
Akaike AIC	3.964468	-2.981495	-3.595931
Schwarz SC	4.511249	-2.434714	-3.049151
Mean dependent	0.035789	0.109425	0.092043
S.D. dependent	1.948915	0.097590	0.091610
Determinant resid covariance (dof adj.)		5.01E-06	
Determinant resid covariance		3.74E-07	
Log likelihood		59.70853	
Akaike information criterion		-2.495635	
Schwarz criterion		-0.706171	

ملحق رقم 02

		LPN1	LLAB1	LCH1	
		LPN1	LLAB1	LCH1	
1994	1994	13.43190	10.17397	3.194583	
1995	1995	12.94324	12.08597	3.190476	
1996	1996	12.94324	12.08597	3.331490	
1997	1997	12.49125	11.75377	3.331490	
1998	1998	13.02295	11.79498	3.349904	
1999	1999	13.36040	11.97984	3.391147	
2000	2000	13.37448	11.97984	3.374169	
2001	2001	13.51043	12.41043	3.306887	
2002	2002	13.50228	12.47558	3.254243	
2003	2003	13.56373	12.57275	3.165475	
2004	2004	13.63937	12.65383	2.999724	
2005	2005	13.96208	12.74487	2.999724	
2006	2006	14.04079	12.83938	2.725890	
2007	2007	14.11961	12.92464	2.624669	
2008	2008	14.24743	13.16067	2.424803	
2009	2009	14.25156	13.34722	2.322388	
2010	2010	14.30144	13.33601	2.302585	
2011	2011	14.36027	13.39895	2.309561	
2012	2012	14.42968	13.47560	2.272126	
2013	2013	14.50960	13.56425	2.230014	
2014	2014	14.58434	13.65540	2.360854	
2015	2015	14.67883	13.74784	2.415914	
2016	2016	14.74795	13.83787	2.351375	
2017	2017	14.77177	13.87405	2.459589	

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة

The contribution of small and medium enterprises in reducing the phenomenon of unemployment

Par: Ziouzioua Rachida, Baichi Karima **Directeur: BOUCHRA Abdelghani**

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، ذلك من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل في الجزائر، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الأدبيات النظرية، والمنهج الاستقرائي للدراسة الميدانية بالإضافة إلى صياغة نموذج قياسي يمثل المتغيرات التي يمكن أن تساهم في التقليل من نسبة البطالة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (1994 إلى غاية 2017).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد العمال) و (معدلات البطالة)، و كذا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وإيجابية بينهما.

الكلمات المفتاحية: البطالة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد العمال، مناصب العمل، خلق فرص عمل.

Abstract:

The study aimed at identifying the role that small and medium enterprises can play in reducing the phenomenon of unemployment through their great ability to find job opportunities in Algeria. The descriptive and analytical approach was adopted to study the theoretical literature, And the inductive approach to the field study as well as the formulation of a standard model representing the variables that can contribute to reducing the unemployment rate, using the self-regression model (VAR) during the period (1994 to 2017).

The study found that there is an inverse relation between the number of small and medium enterprises and the number of workers and the unemployment rates, as well as the existence of a relationship of statistical significance and positive between them.

Keywords: unemployment, small and medium enterprises, number of workers, jobs, job creation.